وبالنسبة لمياه الأمطار فهى لا توجد إلا على السواحل وعلى مسافة تمتد إلى ٥٠كم من الساحل الشمالي، وبعدها قد لا تجد أمطار إلا نادراً. وكذلك على سواحل البحر الأحمر فكمية الأمطار قليلة ومحدودة. والأمطار على الساحل الشمالي يمكن إستغلالها في الزراعة، ولكن لا يمكن أن تقوم عليها دورة زراعية منتظمة... لقد كان للجيش تجربة في منطقة برانى حيث تعاون مع مركز بحوث الصحراء وزرع قمح هناك، ولكن كان هناك إمداد بالمياه الجوفية بإستمرار، وهى عملية مكلفة إلا أن الجيش له إقتصادياته وإمكانياته، وله تجارب ناجحة وممتازة كما هو في منطقة شرق العوينات... وتتزايد الأمطار جهة الشرق في شمال سيناء في منطقة العريش ورفح حيث تستطيع أن تقيم عليها الزراعة وكما نراها هناك اليوم، مع معاونة ببعض المياه المنقولة معظمها من مياه الأمطار أيضاً.... ومعدلات سقوط الأمطار في هذه المناطق مماثلة لما هو موجود في سوريا والتى يزرعون عليها القمح، وحققوا منها إكتفاء ذاتى مع تصديره..... هذا عن إستغلال الأمطار بشكل مباشر... هناك أيضاً إستغلال للأمطار التى تنزل على الوديان في شكل سيول، وهذه موجودة في الساحل الشمالي غرب فوكال حيث هناك حوالىى ١٨ وادي. كما توجد هذه الوديان أيضاً في سيناء على البحر الأحمر.... ومع ذلك يمكن القول بوجود كثافة سكانية عالية على ساحل البحر الأحمر بالمقارنة بموارده المائية، وتعد عملية نقل المياه إليها عملية مكلفة، ومن هنا تأتى عملية تحلية مياه البحر بغرض توفير مياه الشرب أو الصناعة في هذه المناطق من الأهمية كما جاء في الورقة الموزعة على حضراتكم.

وبالنسبة للمياه الجوفية فهى موجودة في جميع أنحاء مصر، وعلى أعماق بسيطة تتراوح ما بين ١٠-٢٠ متر في الدلتا، والوادي، وقد تصل إلى آلاف الأمتار في الصحراء الغربية. والمياه الجوفية في الدلتا، والوادي مصدرها مياه النيل حيث أن ما يسحب منها يتم تعويضه ثانياً من مياه النيل في شكل دورة. أما المياه الموجودة في الصحراء الشرقية وسيناء فهى مياه متجددة مصدرها الأمطار التى تسقط وتغذي المياه الجوفية. وكذلك في الساحل الشمالي حيث توجد مياه جوفية متجددة مصدرها الأمطار، ولكنها ضعيفة. أما الصحراء الغربية فتوجد بها المياه الجوفية والتى سقطت منذ آلاف السنين، حيث يوجد بها خزان كبير به مياه تكفى لنحو ٥٠٠ سنة فأكثر، وهى موجودة على أعماق كبيرة في كثير من مواقع هذه الصحراء... فالمياه الموجودة في الحجر الرملى النوبى بالصحراء الغربية يمكن الأستفادة منها بالمواقع التى تتواجد بها هذه المياه على أعماق لا تزيد عن ١٠٠متر، وذلك وفقا للتكلفة الإقتصادية لسحب هذه المياه. أما إذا زاد العمق عن ١٠٠ متر ما بين سطح الأرض وسطح المياه، فإن تكلفة سحب المياه تكون غير إقتصادية. لذلك نحن نسحب المياه الجوفية في هذه الصحراء في مناطق المنخفضات بالواحات والتى تعد منخفضة عن سطح الهضبة بنحو ٣٠٠-٤٠٠ متر. ومع سحب المياه من

هذه المنخفضات تهبط المياه وتزيد الأعماق كلما سحبنا منها المياه، أو كلما كانت الآبار قريبة من بعضها.... ولذلك ومن المصلحة أن تكون الآبار متباعدة وأن يكون السحب منها بمعدلات معقولة حتى نحافظ على ثبات مستوي سطح المياه... ولكن المشكلة عدم توافر الفرص في هذه المنخفضات لإبعاد الآبار عن بعضها لأن المساحة الأرضية المنخفضة محدودة... أما في المناطق الأخري بالصحراء الغربية، فالمساحات واسعة، ويمكن حفر الآبار على مسافات متباعدة، ولكن عمق المياه بها كبير ويتراوح ما بين ٢٠٠-٢٥٠ متر. فهل يمكن سحب المياه على هذا العمق؟... نعم يمكن سحب المياه من هذه الأعماق ولكن بتكاليف أكبر.

إن ما أريد قوله إننا محاصرون داخل منخفضات لا تستطيع الخروج عنها... ففي شرق العوينات، ولأن المساحة متسعة قليلاً، والمياه على عمق ٤٠، ٥٠، ٦٠متر، والآبار موزعة بشكل جيد، فإن الزراعة تسير بشكل جيد.... ولكن بقية الصحراء فيها هضاب كثيرة جداً ويمكن إستغلال المياه الجوفية المتواجدة بها، ولكنها موجودة على عمق كبير. ولإستغلال هذه المياه برفعها إلى سطح الأرض يلزم وجود الطاقة اللازمة لرفعها.... ومع إرتفاع سعر البترول قد تكون التكلفة غير إقتصادية.... والبديل لحل هذه المشكلة هو البحث في إستخدام الطاقة المتجددة- أى الطاقة الشمسية- ... فالأشعاع الشمسى لدينا عالى كما توجد المساحات الواسعة بالصحراء، ولا ينقصنا سوي البحث في إستخدام الطاقة الشمسية لرفع المياه.... قد تكون تكلفة هذه الطاقة مرتفعة أيضاً، إلا أنها أقل عنه في الماضى، ومع إستمرار البحوث ومرور الزمن نتوقع إنخفاض تكلفتها وإمكانية التوسع في إستخدامها لرفع المياه والزراعة عليها.

إن المياه الجوفية المتواجدة تعد متوسطة الملوحة حيث تتراوح ما بين ١٠-١٢ ألف جزء في المليون بينما مياه البحر تبلغ ملوحتها ما بين ٣٨-٤٠ ألف جزء في المليون.... وهذه المياه الجوفية يمكن إستخدامها على حالتها لزراعة بعض المحاصيل أو تحليتها وإستخدامها. إن تكلفة تحلية هذه المياه ستكون أقل من تكلفة تحلية مياه البحار، حيث أن ملوحتها تبلغ ربع ملوحة مياه البحار، وتحتاج إلى طاقة أقل، يمكن توليدها من أشعة الشمس.

ذكر في الورقة الموزعة إنخفاض منسوب المياه الجوفية، وهذا ما حدث في الوادي الجديد بسبب السحب الكبير للمياه الجوفية. فمع بداية العمل في هذا الوادي وحفر الآبار، وجدو أن المياه ترتفع فوق سطح الأرض بأرتفاع يبلغ نحو ٤٠ متر، ولم يستطيعوا إيقافها فحفرو آبار كثيرة لسحب المياه وتم إجراء دراسة وقتها، ووجدو أن هذه العملية يمكن أن تتوقف بعد ١٠ سنوات، وكان ذلك عام ١٩٦٢ كما توقعوا أن يبدأ إنخفاض مستوي المياه الجوفية بعد ٢٥ سنة.... وحاليا وصل منسوب المياه الجوفية بالواحات الخارجة إلى عمق ١٤٠ متر في وسط

الواحات الخارجة، وهى أسوأ منطقة، ولكن بقية الأماكن أحسن حالة... والمطلوب هو عمل دراسات ونموج رياضى لتحديد معدلات السحب، ومستوي عمق المياه بعد عدة سنوات مستقبلية.

إن إستغلال المياه الجوفية في السواحل والصحاري المصرية في حاجة إلى إدارة جيدة لقيام زراعة مستقرة عليها إلى جانب البحث في إستخدام مصادر الطاقة الجديدة المولدة عن طريق الإشعاع الشمسى لإستخراج هذه المياه وإستغلالها... لقد زرت السويد من قبل ووجدتهم يعملون مراكز لدراسة الطاقة الشمسية على الرغم من أن الأشعاع الشمسى لديهم قليل جداً ... فلماذا لا تكون لدينا المبادرة في هذا المجال وإستغلال الطاقة الشمسية في رفع المياه أو تحليتها.

إن المياه الجوفية متوسطة الملوحة موجودة بكميات كبيرة في الصحراء الشرقية، وفي ساحل سيناء والساحل الشمالي وأيضاً في الدلتا، وهى مياه موجودة على أعماق بسيطة لا تزيد عن عشرات الأمتار، ويمكن إستغلالها بطريقتين ... إما أن تستخدم على حالتها في بعض المحاصيل التى تتحمل الملوحة أو تحليتها وإستخدامها... لكن إمداد المدن بمياه البحر بعد تحليتها لها مشاكلها الفنية الكبيرة ولها ضوابط.. فلابد أن تتخلص من الملوحة بطريقة معينة، ولابد أن تكون على السواحل .. ولكن المياه الجوفية متوسطة الملوحة بالسواحل والصحاري يمكن إستخدامها في أماكن وجودها كما أن تكلفتها أقل تكلفة وبكثير، حيث يتم تحليتها إما بالتبخير أو التناطح العكسى، وهذا له مجالين أولهما المياه متوسطة الملوحة الأقل من ١٠ آلاف وحدة في المليون ولها تكنولوجيا معينة، والمياه متوسطة الملوحة الأكثر من ١٠ آلاف وحدة في المليون ولها تكنولوجيا معينة. وفي المياه الأقل من ١٠ آلاف وحدة يمكن إستخدام الطريقة الأرخص.

ولكن في حالة تحلية مياه البحر من أجل المدن الساحلية، كما هو مذكور في التقديم لهذا الحوار فيمكن أن يتم ذلك بغرض توصيل المياه إلى المنازل، إنما سيصعب ذلك بالنسبة للزراعة عليها بسبب إرتفاع التكلفة، وحاجة الزراعة إلى كميات كبيرة من المياه.... وأخيراً أنه لابد من تنمية مواردنا المائية، والمحافظة عليها وتحسين إستخداماتها، مع إستغلال المياه متوسطة الملوحة بالصحاري والسواحل.... وشكراً.

وديع فهيم منقر يوس

شكراً للسيد الدكتور رئيس التحرير، وشكراً لحضراتكم... لقد شرفت بحضور هذه الندوة وأستفدت وتعلمت من المعلومات التى أشتمل عليها الحوار.... نحن نتحدث عن الأمن الغذائى والتنمية الزراعية.... وفي هذا الخصوص فإن الأرض والمياه هما العنصران الأساسيان إلى جوانب العوامل الأخري التى ذكرها الزملاء...

وفي بداية حديثى أود أن أضع تحفظ بسيط عن ما ذكر بأن مواردنا المائية هى ٧٠ مليار متر مكعب... ففي الحقيقة هذه الموارد هى في الأصل ٦٠,٣ مليار متر مكعب حسب ما جاء في الخطة القومية لوزارة الري، وهى ٥٥,٥ مليار م٣ من نهر النيل، ١,٣ مليار م٣ من الأمطار، ٣,٥ مليار م٣ من المياه الجوفية العميقة المحتملة، وليست المياه الجوفية السطحية، لأن المياه الجوفية السطحية هى أصلاً من مياه نهر النيل المتسربة من الري. وما يزيد على ذلك هو عبارة عن إعادة تدوير المياه المستخدمة سواء من الصرف الزراعي أو الصرف الصحي.

ونحن نتحدث عن الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية أمامنا مشكلة ستواجه العالم كله، وستؤثر على مصر... والكل يتناساها... وهى تأثير التغيرات المناخية... فالعالم كله يدرس حاليا التغيرات المناخية وتأثيراتها... والسؤال الذي يطرح نفسه... هل ستؤثر هذه التغيرات المناخية على مصر؟ .... لاجدال في ذلك، والكل يقول هذا الكلام.... ما هى مساحة الأراضى التى ستتلف نتيجة إرتفاع مياه البحار؟.... ما هو التأثير المحتمل على الإستثمارات الموجودة في الساحل الشمالي؟.... هل فكرنا في البدائل؟..... وأنا أقول أن مشروع توشكي هو أحد هذه البدائل. فإذا ما أرتفعت مياه البحر- بعد ٥٠ سنه- بنحو ٥٠سم عن منسوب سطح البحر حاليا فما هى المساحات التى ستغرق في الدلتا؟... إن إنخفاض المساحات المنزرعة بالدلتا نتيجة لذلك سيضطرنا إلى التحرك إلى الجنوب لتعويض ذلك.

وهناك جانب آخر لتأثير التغيرات المناخية، وهو زيادة إستهلاك الزراعات من المياه فهل تمت دراسات لتحديد التأثيرات المحتملة في هذا الجانب؟..... كنت في زيارة لمعهد في كاليفورنيا وقالوا أن بعض المحاصيل سترتفع إنتاجيتها بنسبة ٣٠-٤٠٪ نتيجة لزيادة ثانى أكسيد الكربون الناتج عن التغيرات المناخية... فهل أجرينا دراسات على هذا الجانب؟.... أتمنى أن تقوم أجهزة البحث العلمى، والمراكز البحثية بوزارة الزراعة أن تبحث في التأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الزراعة المصرية، وتحديد حجم هذا التأثير وإتجاهاته بعد ١٠، ٢٠، ٣٠ سنة، وما هى الوسائل للتغلب على تأثيراتها السلبية.... إن معدلات التبخر ستزيد من الأراضى المنزرعة، ومن المجاري المائية، وبالتالى ستزيد الفواقد في المياه.... كل ذلك من جوانب البحث والدراسات التى تأمل أن تقوم بها مراكز البحث العلمي في مصر.

تحلية مياه البحار، وكما قال د. إبراهيم ، أرجو إبعادها عن أن تكون للإستخدامات الزراعية، ولكن دعها لمياه الشرب فقط وغيرها (غير الزراعة) لأنها مكلفة جداً رغم التقدم التكنولوجى في الطاقة الشمسية، وتحلية مياه البحار ستظل على مدي الـ ٥٠ سنة القادمة مكلفة ولا يمكن إستخدامها في الزراعة.

عندنا فواقد في إستخدامات المياه يجب أن نضعها في إعتبارنا. فنحن نستهلك حوالى ٧ مليار م٣ من مياه الشرب، وستزداد إلى ١١ مليار م٣ عام ٢٠١٧ طبقا للخطة القومية ويقابلها وجود فاقد في شبكة مياه الشرب تبلغ نسبته ٣٤٪- وهذا كلام مسجل- أى أن الفقد الحالي منها يبلغ نحو ٢مليار م٣. وإذا كانت إحتياجاتنا من مياه الشرب ستصل إلى ١١ مليار م٣ عام ٢٠١٧ فمعنى ذلك أن الفاقد في شبكة هذا المياه سيصل إلى نحو ٣,٩ مليار م٣، وهو ما قد يساوي ما كنا نتوقعه من مشروع قناة جونجلى... فكيف نعالج ذلك ونتجنب هذا الفاقد، ونرشد من إستخدامات المياه؟..... فأين دور أجهزة الإعلام في توعية المستهلكين بأهمية ترشيد إستخدامات المياه، وبالوسائل والأساليب التى تمكنهم من تحقيق ذلك؟

وأنتقل إلى الإستخدامات المائية في الزراعة، وإدارة المياه في هذا القطاع سواء من حيث تعديل التركيب المحصولي أو تطوير شبكات الري... لقد أخذت الدولة بأسلوب حرية الفلاح في إختيار المحاصيل التى يزرعها. ولكن هل هناك من أساليب تجبر الفلاح على إستخدام هذه المياه في زراعة محاصيل معينة؟.... هناك آليات كثيرة. لقد قيل تسعير المياه، لا أنا أقول مساهمة الفلاح في تكلفة نقل المياه حتى المزرعة... ولعل وعسى أن يكون ذلك أسلوب لترشيد إستخدامات المياة في الزراعة بدلاً من أسلوب الري بالغمر... فتطوير نظم الري لن يتحقق إلا إذا حس الفلاح أن هذه المياه لها قيمة وتكلفة عنده ولا أقول تسعير المياه ... النقطة الثانية هى أن المياه بالترع تصرف على المشاع حيث يستطيع أن يسحب منها المزارع ما يشاء ويترك غيره من المزارعين دون نصيب فيها... ما هو الحل؟.... لابد أن تكون هناك آلية لتحديد ما يخص الفلاح من مياه الري، وهى عملية صعبة لأننا نصعبها على أنفسنا ... ولكن هناك أساليب أخري.... فبدلاً من تحديد كمية المياه للفلاح، يمكن أن أحددها على فم الترعة، والترعة عليها قنطرة تتحكم في كمية المياه المنصرفة بها. وفي ضوء المعدل المقرر صرفه من مياه للفدان، والمساحة المنزرعة على الترعة، تحدد كمية المياه المقررة للترعة، وإعلام المزارعين بها.... وفي هذه الحالة سيتعاونون مع بعضهم في إستخدام كمية المياه المحددة لهم.

لقد بدأت وزارة الموارد المائية والري وبالتعاون مع الجهات الدولية المانحة خطوة في أحد المشروعات لإشراك المزارعين في إدارة المياه، حيث تم إنشاء روابط للمزارعين على مساقى الري، وهى مساقى مطورة، وقد سمعتم عنها ... وحاليا هناك مشروع نفذ في أربع محافظات، وهو يشتمل على إنشاء روابط للمزارعين لإدارة المياع على مستوي الترع، وهو المشروع الجاري تنفيذه حاليا في محافظات أخرى. والفكرة وراء هذا المشروع هى أن يأخذ المزارعون قرار إدارة المياه بعد تحديد كمية المياه المتاحة لهم لكل ترعة، وهم يستخدمونها كما يريدون

دون تدخل الحكومة.... إذا لم تحدد الحصة المائية لكل ترعة سنظل نعانى من نزاعات المياه بين المزارعين، ونقص المياه للمساحات المنزرعة وتأثيراتها على الإنتاجية.

وأنتقل بحضراتكم إلى نقطة أخري، وهى التدهور الحاصل في نوعية مياه الصرف الزراعي... نحن نتحدث اليوم عن مياه الصرف وإعادة إستخدامها في الزراعة... ولقد سمعتم عن الكثير من محطات خلط المياه التى تكلفت ملايين الدولارات وأغلقت بسبب تدهور نوعية مياه الصرف.... فليس هناك وعي بأهمية هذه المياه بالنسبة للزراعة، وتأثيرات تدهورها على المساحات المنزرعة، وإنتاجيتها. فكيف نوعي هذا الشعب بأهمية ذلك؟..... الإعلام لابد أن يكون له دور فعال في ذلك، ويجب على الدولة أن تستثمر أجهزة الإعلام في هذا الغرض... حاليا هناك نشرة تسمى النشرة الإقتصادية يسمعها المزارع... فلماذا لا تكون هناك نشرة زراعية بعد النشرة الإقتصادية تعطى الفلاح معلومات معينة عن السوق التجاري للزراعة، وما هى مساحة المحاصيل المنزرعة في مصر، وغيرها.

فأين المعلومات التى يمكن أن تساعد الفلاح على وضع خطة إنتاجية لنفسه؟.... فيمكن للدولة أن تقدم دعم مادي لأجهزة الإعلام لكي تتعامل مع المزارعين بالتوعية وتوفير المعلومات... وأكتفى بهذا القدر.

سعد الدمرداش

بالنسبة للري الحقلى- وبحكم أنى متخصص في الأراضى- فإن القول بإستخدام الري بالتنقيط أو الرش في الدلتا أو الوادي، فإننى أستطيع القول بصعوبة تطبيق ذلك، نظراً لإرتفاع تكلفة الري عن طريق هذه النظم، ووجود الحيازات الصغيرة للأراضى الزراعية في هذه المناطق... كما أن الفاقد في مياه الري بالرش تعد مرتفعة بنسبة كبيرة، وكذلك فإن الري بالتنقيط لا يصلح إلا في أشجار الفاكهة وبعض أنواع الخضروات. ولكى نطبق هذا النظام في هذه المناطق يجب على الدولة دعم المزارعين كي يطبق بطريقة صحيحة، وبغير ذلك لن يطبق- فتكلفة نظم الري عنصر مهم في الزراعة.

ونأتى لموضوع التلوث الموجود في مياه الصرف الصناعي، والصرف الصحى... التلوث أصبح ظاهراً في الأراضى الزراعية. فنسبة " الكاديام " ونسبة " الكروميام " أصبحت عالية جداً، كل العناصر الخطيرة... الكاديام هذا أحد العناصر الخطيرة على الصحة العامة... إننا نجري البحوث والدراسات، ولكنها تحفظ في الأدراج... لقد أجرينا منذ ١٥ سنة بحثاً عن ورد النيل الموجود في النهر، وخرجنا بنتيجة أن ورد النيل هذا " نعمة من الله سبحانه وتعالى " حيث يجمع أكبر كمية من العناصر الملوثة للبيئة... فقالوا أنه يعيق الملاحة...

قلنا أتركوا لنا الأجزاء المتواجدة منه على جانبى النهر... فورد النيل هذا يجمع الكاديام، والرصاص بكميات غريبة، وينقى لنا المياه بفضل الله سبحانه وتعالي.

وبالنسبة لتنمية مواردنا المائية من المياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية، قد تكون عملية حفر الآبار في مناطق تواجد هذه المياه غير ذي جدوي في الوقت الحالي، إلا أنها قد تكون ذو جدوي إقتصادية بعد ١٠ سنوات، ولذلك يمكن للدولة دعم حفر الآبار في هذه المناطق، ولدينا الشركات التى تستطيع تنفيذ هذه الآبار... وكذلك على مراكز البحث العلمي أن تسنبط وتفكر في المحاصيل التى يمكن أن تتحمل الملوحة وتمكن من إستخدام أي نوع من نوعيات المياه المتاحة لدينا، مع توفير المعلومات حول إستخدامها بطريقة سليمة ومرشدة.

سعاد الديب

بالنسبة للهدر في مياه الشرب فإن هذا الهدر يحدث في كثير من الأماكن، وليس من الإستهلاك المنزلي أو المواطن الذي يغسل سيارته فقط.. فالمصالح الحكومية، والمساجد كلها فيها هدر كامل للمياه، وذلك لغياب أعمال الصيانة، وبالتالي هناك إهدار كبير لمياه الشرب المعالجة، وشكراً.

حسن عبد الغفور

بالإشارة إلى ما ذكر فى بداية هذا الحوار من أن الفاقد فى المحاصيل الزراعية فى مراحل التسويق ما هو إلا هدر أو فاقد فى مياه الري المستخدمة فى زراعة هذه المحاصيل ...لقد اشتركت فى ثلاث دراسات بالأكاديمية عن تقدير الفاقد فى المحاصيل الزراعية، حيث خلصت هذه الدراسات إلى وجود فاقد يصل إلى ما قيمته ٢٠-٢٢مليار سنويا،...لقد تناولت هذه الدراسات تقدير الفاقد فى القمح — وعلى سبيل المثال- لعام ١٩٩/٩٤، وظهراً أن الفاقد منه فى مراحل النقل، والطحن، والتصنيع يصل إلى حوالي ٢٨٪ (الفاقد فى الحقل ١٤٪)، وإذا ما أضيف إليها الفاقد بسبب رداءه صناعة الخبز فقد ترتفع هذه النسبة عن ذلك.. فى مستودعات التخزين هناك فاقد بسبب الطيور وغيرها من الأسباب ....وهناك ضعف شديد فى حلقات التسويق للإنتاج الزراعي يجب العمل على تجنبه لتجنب الفاقد فى المحاصيل، وبالتبعية الفاقد فى مياه الري.

وديع فهيم منقريوس

لي تعقيب — وفى عجالة- بالنسبة لما أشير عن المحاصيل التى تنمو على المياه المالحة الخفيفة... ففى زيارة لى لأمريكا شاهدت أحد المصريين من معهد بحوث الصحراء قام ببحث زراعة الطماطم على المياه المالحة، وحصل على محصول عالي جداً، وذلك كان من ٧-٨ سنوات ....فهناك كثيرين من أبناء مصر عملوا أبحاث ولم

تستثمر وتستخدم هذه الأبحاث ...وهنا يبدو لي أهمية دور أجهزة الإعلام فى توعية المزارعين بمثل هذه الأبحاث ونتائجها ...ولماذا لا يتم أجراء هذه البحوث على محاصيل أخري كالمحاصيل الزيتية وغيرها.

محمود عبد الحى

بمناسبة الحديث عن الهدر فى مياه الشرب، فأنا أتمني أن تنشئ القوات المسلحة، بحكم ما هو معروف عنها من جدية وإلتزام، مصنعا لإنتاج الأدوات الصحية- الحنفيات والسيفونات- على النظم المتطورة، حيث هناك حنفيات تفتحها وتغلق وحدها، وهذا يؤدي إلى ترشيد فى إستخدامات المياه، وهناك سينونات متطورة لا تسبب إهدار للمياه.

عبد القادر دياب

فى ضوء ما ورد من معلومات فى حديث السادة الزملاء- مشكورين – أسمحوا لى أن أطرح بعض الأفكار بمقترحات حول تنمية الموارد المائية وترشيد إستخداماتها فى نقاط موجزة وهى:

- لماذا لا يشكل مجلس قومي لإدارة إستخدامات المياه فى مصر...إن مبررات هذا الإقتراح تتلخص فى وجود ما يقرب من ٣-٤ مليارم^{٣} من مياه الصرف الزراعي التى يتعذر استخدامها بسبب ارتفاع نسبة التلوث بها، بالإضافة إلى ما يقرب من ٢ مليارم^{٣} فاقد فى مياه الشرب المستخدمة حاليا وقد يزداد هذا الفاقد مستقبلاً، كما ذكر د٠ وديع، مع زيادة الإستهلاك من مياه الشرب، وهو ما يزيد عن ما هو متوقع تدبيره من مشروع قناة جونجلي، وذلك بالطبع بخلاف الفاقد فى الإستخدامات الزراعية. ويقوم الغرض من إنشاء هذا المجلس على العمل على اقتراح وتطبيق السياسات والأدوات المساعدة على تقليل الفاقد من المياه فى إستخداماتها المختلفة (سواء كان هذا الفاقد ممثلاً فى تلوث المياه أو إهدارها) ومتابعة تنفيذ هذه السياسات والأدوات ..... ويقترح تشكيل هذا المجلس من وزارات : الزراعة، والموارد المائية والري، والإسكان، والصناعة....حيث يقوم هذا المجلس بالتنسيق فيما بين هذه الوزارات بشأن تنفيذ السياسات والأدوات المحددة لتقليل الفاقد من الميا، ومتابعة التنفيذ....ومن بين السياسات والأدوات المتصور أن يتولي هذا المجلس التنسيق من أجلها ومتابعة تنفيذها ما يمكن ذكره فيما يلى :

– قد نعلم جميعاً أن النمط السائد حاليا لتركيب عدادات قياس الإستهلاك المنزلي من المياه فى المناطق الحضرية يقف عند مستوي المنزل أو العمارة السكنية دون أن يشمل الوحدات السكنية التى يشملها المنزل أو العمارة، وهو ما يعنى شيوع الإستهلاك من المياه بين السكان جميعاً، ومن ثم التراخى فى ترشيد استخداماتهم من المياه وتجنب الإهدار فيها، وهو ما يستلزم إلزام ساكنى الوحدات السكنية بتركيب عداد المياه الخاص بها.

– كذلك لا يمكن أن ننفى أن التخطيط وإعداد مشروعات إستصلاح الأراضى الجديدة يشمل على تحديد نوعية المزروعات وطرق الري الملائمة (وعدد الآبار فى بعض الحالات) والموصى بها لكل مساحة أو منطقة إلا أن الإلتزام بذلك من قبل المستفيدين من هذه المشروعات ليس بالقدر المستهدف – حيث ما زالت طرق الري بالغمر تستخدم فى مساحة كبيرة من الأراضى الصحراوية إلى جانب وجود زراعات مثل الموز بها كما ذكر من قبل ...فعلى من تقع مسئولية متابعة تنفيذ ذلك، وما هى السياسات والأدوات اللازمة لتجنب وجود مثل هذه الحالات ؟...أعتقد أن يكون للمجلس المقترح مسئولياته، ووجباته فى هذا الشأن.

– تقوم وزارة الإسكان (ممثلة فى مؤسساتها المعنية بمرافق مياه الشرب والصرف الصحى)، ووزارة الصناعة (ممثلة فى الكثير من الشخصيات الاعتبارية من قطاع عام وخاص) فى تنفيذ الكثير من المشروعات التى تتخلص من مخلفاتها بالصرف على المجاري المائية من رياحات وترع ومصارف زراعية مما يزيد من تلوث هذه المجاري، والإضرار بمصالح المستفيدين منها (لأغراض الشرب والزراعة) ...فمن المسئول عن متابعة هذه المياه بسبب زيادة التلوث بها ؟...فى إعتقادي أيضاً أن التنسيق بين أعضاء المجلس المقترح بغرض تجنب ذلك وتحديد السياسات والأدوات اللازمة فى هذا الشأن ومتابعة تنفيذها يعد من واجباته المقترحة.

● تقرأ عن الكثير من الأشجار والنباتات ذات النفع الإقتصادي من أشجار بعض أصناف الفاكهة والمحاصيل الزيتية، والعلفية ذات القدرة على تحمل الملوحة، والتى يمكن زراعتها فى المناطق الغدقة على السواحل وفى كثير من الدول .... أليس بالإمكان إعداد مشروع لتدبير مثل هذه الأشجار والنباتات وإجراء التجارب على زراعتها فى مثل هذه المناطق بسواحلنا على البحر الأبيض، والبحر المتوسط، ثم التوسع فى زراعة ما يصلح منها على هذه السواحل.

وأخيراً وكما سمعنا من السادة المتحدثين، فإن وجود برنامج لتحلية مياه البحار لتوفير مياه الشرب لسكان المدن على السواحل البحرية، وللصناعات المتواجدة بها يعد من مصادر تنمية مواردنا المائية، كما يعد ما ذكروه من توصيات أخري بشأن تقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية، أو أهدار للمياه فى أغراض غير مفيدة، وغيرها من توصيات تصب فى أتجاه إستخدامات المياه، وتقليل الفاقد منها.

ثالثا: التوسع الزراعي بالصحاري:

عمر محمد الشوادفى

بالنسبة لما ذكر حول ضعف الأداء فى استصلاح وزارعة الأراضي الجديدة ....يأسفنى القول بأنه تحكمنا سلوكيات كثيرة خاطئة ، وأصبحت النظرة مادية فقط ...التنمية الزراعية عائدها ضعيف، واستصلاح الأراضي الصحراوية تحتاج أموال كثيرة جداً وهى تحتاج مال قارون، وصبر أيوب، وعمر نوح ...إن الدولة تشجع استصلاح الأراضي الصحراوية، وتبيع الفدان بسعر ٥٠ جنيه، ٢٠٠جنية، ولكن للأسف هناك قلة بدأت تأخذ هذه الأراضي وتستغلها فى إنشاء المنتجعات، وطريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي نموذج لسوء إستخدام الأراضى المستهدف زراعتها، وسوء إستخدام المياه أيضاً.

إن عناصر التنمية الزراعية هى الأرض، والمياه، والعمالة، والبحث العلمي ... وللأسف هناك سوء استخدام للأرض. الفدان الذي كان يباع بسعر٥٠ جنية، أصبح يباع بسعر ١,٥ مليون جنيه ...ولقد وصل التحايل إلى تقسيم الفدان مساحات صغيرة تبلغ ١٠٠٠متر. فهناك الكثيرون من الناس استغلوا نسبة الـ ٢٪ المسموح للبناء عليها وقسموا الفدان إلى أربع قطع وباعوها فيلات فى الأراضى الصحراوية المستهدف زراعتها ... ويكتبون على عقد بيع الألف متر " عقد بيع مزرعة " ، ويقال هل الألف متر مزرعة؟ ....فيقولون دع الشباب يزرع...هل إذا كتبت على الأرنب فيل، أو أدخلت سيارة مرسيدس من المطار وكتبت عليها ١٢٨أصدقك؟ ... طبعا العائد رائع والإعلانات اليومية جميلة وبراقة ...فإذا لم يحترم الجميع القانون وإذا لم يكن هناك ردع للمخالفين فمن أين تأتى النتائج...لقد تصد المركز لهذه الظاهرة، وبدأت استجابة الأجهزة المعنية، وبدأت أول حملة أمس لإزالة التعديات والمخالفات.

وبالنسبة للمزارع الكبيرة، والمزارع الصغيرة وأيهما أفضل فى إستصلاح وزراعة الأراضى الجُديدة؟ ....طبعا شباب الخريجين إمكانياتهم ضعيفة، وأغلبهم يبيع الأرض بعد إستلامها بسبب عدم الإستطاعة للإنفاق عليها ...ولقد تقدمت بمقترح إلى وزارة الزراعة مفاده ضرورة إنشاء شركات مساهمة يكون لشباب الخريجين نسبة ٣٠٪ من مساحة الأرض المخصصة لهذه الشركات، وتدخل وزارة الزراعة كمساهم مع مستثمر أو أثنين من كبار المستثمرين ...ولقد أخذت وزارة الزراعة بهذا المقترح، حيث تم تأسيس ١١ شركة بهذا النظام على أساس أن يقوم المستثمر الكبير بالتمويل، وأن يحوز الشاب على أسهم دون تحديد لمساحة الأرض، وتكون له الفرصة للعمل فى الأرض.

وبالنسبة للعمالة بالأراضى الجديدة، فلابد من العناية بها ورعايتها، ولهذا هناك إقتراح بمخطط للأراضى الجديدة يتضمن زراعة ما يقرب من ٩٣٪ من مساحة هذه الأراضى، وتخصيص ٧٪ منها لبناء إسكان صحي للعمالة الوافدة إلى هذه الأراضى، مع توفير الخدمات اللازمة لهم، ورعايتهم ثقافيا واجتماعياً .... طبعا التعدي على الأراضى الزراعية يعد جريمة سواء فى الأراضى القديمة أو الصحراوية. وليس من المعقول كلما أزداد عدد سكان القرية يزداد البناء على الأرض الزراعية ...فلابد من وجود مخططات مستقبلية لجذب الزيادة السكانية للانتقال والعمل فى الزراعة بالمناطق الصحراوية وما يرتبط بها من أعمال أخري...فالناس المستفيدة من توزيع الأراضي الصحراوية بغرض استصلاحها وزراعتها لو ألزمناهم بتحديد مساحة لبناء إسكان العمال، وأماكن سكن للأثرياء كمنتجات سوف يدعم عملية التنمية الزراعية ...فبيع منطقة سكنية للأثرياء سوف يدعم عملية الزراعة، كما أن بناء إسكان للعمال القادمين من الأراضى الصحراوية سيساعد على استقرارهم بدلاً من إنتقالهم اليومي بعربات نصف النقل والتعرض لحوادث الطرق.

محمود عبد الحى

بالنسبة لإستصلاح الأراضى الجديدة وفى أحدي اللقاءات والمناقشات منذ بضعة شهور قدمت مقترحاً بإعطاء الشباب مساحة ٢٠أو ٢٥ فدان لكل شاب كحق إنتفاع على أن يتجمع كل ٢٠–٣٠ شاب ويعملوا جمعية تعاونية تستغل ٦٠٠–٧٠٠ فدان فى أنشطة زراعية وصناعية يتفق عليها مع الدولة وعلى أن يدبر هؤلاء الشباب الموارد اللازمة لذلك بمجهودهم الذاتية مع مساعدتهم فى الحصول على الإئتمان بقدر ما يناسب الأنشطة التى يمارسونها وفقا للدراسات الخاصة بها، وبذلك أحقق مزايا الإنتاج الكبير.

وموضوع المزارع الصغيرة ، والمتوسطة ، والكبيرة ...لقد أشار السيد المهندس عمر الشوادفى مشكوراً إلى فكرة الشركات المساهمة، وهى فكرة عظيمة ...وأتذكر إننا كنا نناقش هذه القضية عند مناقشة مشروع توشكى فى أواخر التسعينات ...وطرحت مقترحاً بإنشاء شركات مساهمة، وليس هناك داعي أن تعطي آلاف الأفدنة لشخص ...فأعمل شركة مساهمة، وأضع حوافز وشروط تنظيمية تشجع حملة الأسهم على الإنتقال والعمل والمعيشة فى المنطقة هناك، فيتسم ذلك فى تفريغ الوادي وتحقيق رأس مال كبير، وعمل مجتمع جديد.

حسن عبد الغفور

إنى أتفق مع ما ذكره السيد المهندس الشوادفى من سلوكيات خاطئة وعدم الالتزام بالقوانين، ووجود المخالفات من قبل بعض المستثمرين كأسباب لضعف الأداء فى استصلاح الأراضي الجديدة ...وفى نفس الوقت

أتساءل هل يوجد لدينا حتى الآن مخطط للإنتاج الزراعي بالأراضي الجاري استصلاحها؟ ...فى اعتقادي أنه لا توجد دراسات لتحديد نوعيات المحاصيل المفترض زراعتها بالأراضي الموزعة ...ولابد أن تكون هناك مكاتب استشارية تساعد المستفيدين من الأراضي الجديدة فى تحديد أنسب المحاصيل للزراعة فى الأراضي المخصصة لهم ...فأنا أري بعض المستفيدين من هذه الأراضي وفى منطقة مدينة السادات الذين قاموا بزراعة بعض محاصيل الفاكهة ثم ثبت بعد فترة عدم صلاحيتها للزراعة فى هذه الأرض، مما أضطره إلى إحلالها بزراعات أخري وهذا إهدار للوقت وللموارد فى نفس الوقت. كما يجب أن لا ننظر إلى زراعة الصحارى على أنها تنمية زراعية فقط ، بل يجب أن ننظر إليها على أنها خلق وتنمية مجتمعات جديدة تشمل إلى جانب الزراعة، التصنيع، والصناعة والخدمات المتصلة بها، وأن تكون هناك التشريعات التى تمنع تحول الأراضى المخصصة للزراعة إلى أنشطة أخرى. كما يجب أن يكون للمزارع الصغيرة والمتوسطة نصيب كبير فى هذه الأراضى.

عبد القادر دياب

طرح الزملاء المتحدثين من قبلى – مشكورين – تفسيراتهم لأسباب ضعف معدلات الأداء فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة إلى جانب تصوراتهم لدفع هذه المعدلات.. وإلى جانب هذه التفسيرات، والتصورات يمكننى – وكما اعتقد – طرح بعض التفسيرات، والتصورات الإضافية وبإيجاز فيما يلى: أولاً، وفيما يتصل بضعف معدلات الأداء فإنه يمكن تفسير ذلك بالأسباب التالية:

(١) علينا أن نعترف بأن خروج عمليات استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة إلى الصحارى المصرية مع غياب البنية الأساسية الزراعية بها (من شبكات مياه رى، وطرق، وكهرباء، وغيرها من مشروعات البنية الأساسية) تستلزم وقتاً طويلاً نسبياً لتوفير البنية الأساسية الزراعية فى هذه المناطق، وهى بطبيعتها تحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها بالقياس إلى ما كان يحدث فى محيط الدلتا، والوادى، حيث يتوافر جانب كبير من البنية الأساسية الزراعية... ومع ذلك يمكننى القول بأن ضعف إمكانيات شركات القطاع العام التى كانت تعمل فى هذا المجال قد ساهم فى ضعف معدلات الأداء .

(٢) عدم توافق النمط المشاهد لتوزيع الأراضى المستهدف استصلاحها واستزراعها بالصحارى سواء مع الغرض من استصلاح وزراعة الأراضى الجديدة، أو مع معدلات الأداء المستهدف فى هذا المجال.... فلقد استندت سياسة استصلاح وزراعة هذه الأراضى على توزيع جانب كبير من هذه الأراضى على كبار المستثمرين وبمساحة كبيرة ١٠، أو ٢٠ ، أو ٥٠ ألف فدان أو أكثر، حيث كان الدافع لذلك هو توقع تحمل هؤلاء المستثمرين للتكاليف الاستثمارية لمشروعات البنية الأساسية الداخلة فى المساحات المخصصة لكل منهم، فضلاً

عن توقعات هذه السياسة لقيام هؤلاء المستثمرون بالاستثمار فى المشروعات الصناعية التى تفيد أو تستفيد من الأنشطة الزراعية فى هذه المناطق، ووجود تبادل للمنافع فيما بينهم، وبين صغار المستثمرين (من شباب الخريجين وغيرهم من الفئات الاجتماعية) فى هذه المناطق...وفى تصورى أن هذا النمط من توزيع هذه الأراضى لا يتوافق مع الغرض من استصلاحها أو مع معدلات الأداء المستهدفة... فإذا كان الغرض من استصلاح هذه الأراضى هو زيادة الإنتاج الزراعى، ويتوازى مع ذلك أيضاً خلق مجتمعات جديدة ومستقرة تتوافر بها فرص العمل للتخفيف من الكثافة السكانية المتزايدة بالدلتا والوادى، فكيف يمكن لنا أن نتصور مستثمر يمتلك بضعة آلاف من الأفدنة (قد يعتمد وبشكل كبير على جلب العامل الآجير من الدلتا، والوادى وبشكل موسمى ويقيمون فى معسكرات لفترات ثم العودة إلى موطنها الأصلى حيث تقيم أسرته) فى خلق مجتمع مستقر فى هذه المناطق؟... كذلك كيف يمكن لنا أن نتصور مستثمر يمتلك مساحة كبيرة قد تقترب من مساحة مركز أو أكثر من مراكز الدلتا فى تبادل المنفعة مع صغار المستثمرين (كتأجير العمالة أو غيرها) فى منطقة أخرى مجاورة؟... اعتقد أنه لا يمكن تصور ذلك، وبالتالى يمكن القول بعدم توافق هذا النمط أو النموذج من توزيع الأراضى مع الغرض من استصلاحها وبصفة خاصة فيما يتصل بغرض وجود مجتمعات مستقرة تخفف من التزاحم السكانى بالدلتا، والوادى... أما فيما يتصل بعدم توافق هذا النموذج مع معدلات الأداء المستهدفة فمبررى فى ذلك ٠ وكما أعتقد – أن الاستثمار فى استصلاح وزراعة الأراضى الجديدة ليس من اهتمامات كبار المستثمرين الذين استفادوا من توزيع هذه الأراضى، أمام صغر معدل العائد على الاستثمار فى هذا النشاط (بالقياس إلى العائد على الاستثمار فى الأنشطة الأخرى) وكما أشار إلى ذلك من قبل السيد المهندس/عمر الشوادفى من أن الاستثمار الزراعي يحتاج مال قارون وصبر أيوب وعمر نوح.

وفى مقابل النموذج السابق أيضاً هناك نموذج توزيع الأراضى على الفئات الاجتماعية الأخرى من صغار ومتوسطى المستثمرين ومن بينهم شباب الخريجين٠٠٠ وعلى الرغم من توافق هذا النموذج مع الغرض من استصلاح الأراضى الجديدة، إلا أن غالبية هذه الفئات يمكن أن توصف أيضا بضعف أداءها فى هذا المجال أما بسبب ضعف الإمكانيات فى حالة بعض الفئات منها أو ضعف الإمكانيات وغياب الاهتمام فى حالة البعض الآخر منها، وخاصة شباب الخريجين... فكيف يمكن تصور شباب أنهى تعليمه ودراسته فى مجال الطب أو الحقوق أو غيرها من مجالات التعليم الأخرى (وفى انتظار فرصة العمل، والاستقرار فى المجالات التى يمكن أن يستثمر بها ما تعلمه فى دراسته) ليتحول إلى مستثمر زراعى؟... إن النتيجة – وكما سبق وأن ذكر ذلك السيد

المهندس/ عمر الشوادفى هى تخلصه بالبيع للمساحة المخصصة له (وباستثناء البعض منهم من ذوى الطموح)، وهو ما ينعكس بالتالى على ضعف أداء هذه الفئات .

(٣) كما اعتقد أيضاً أن تخفيض أو إلغاء دعم الائتمان فى مجال استصلاح الأراضى يعد من العوامل المشاركة فى عدم تمكين صغار، ومتوسطى المستفيدين من الإمكانيات اللازمة لمساعدتهم فى تحسين أداءهم مع ما يتصف به الاستثمار فى هذا المجال من ضعف العائد .

(٤) ويضاف إلى الأسباب السابقة أيضاً وفى تصورى أن تشتيت التخطيط والإشراف أو حقوق التصرف فى الأراضى المستهدف استصلاحها واستزراعها ما بين محافظات، ومؤسسات مركزية من جهة، وتعدد المؤسسات المركزية المعنية بهذا الشأن أيضاً من ناحية أخرى، يمكن أن يكون له تأثير كبير فى ضعف معدلات الأداء فى هذا المجال حيث تشير الممارسات الفعلية فى هذا الشأن إلى وجود الكثير من المشاكل بين كل من هذه الأطراف، حول من له حق التصرف فى هذه المساحة؟... أو حول نوعية استخدامها إلى جانب ما قد يتطلب من المستثمر فى بعض الحالات من ضرورة الحصول على موافقات الكثير من الجهات كالسياحة، والآثار، وغيرها.

ثانياً: وفيما يتصل بمقترحات رفع الأداء فى استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة، فمن الطبيعي أن تدور مقترحاتى فى هذا الشأن حول معالجة الأسباب التى أتصور أنها المسئولة عن ضعف الأداء والتى ذكرتها .وأبدأ مقترحاتى بالقول ....لقد أحسنت الدولة صنعاً بإنشائها للمركز القومي لتخطيط استخدامات أراضى الدولة ...وعلى الرغم من عدم معرفتى باختصاصات هذا المركز، إلا إن مسمى هذا المركز يمكن أن يفهم منه بأنه مختص بتحديد المواقع والمساحات التى يمكن تخصيصها لكل من الاستخدامات المختلفة لهذه الأراضى، ومن بينها بالطبع الاستصلاح والاستزراع....ومع هذا الدور آمل أن تكون هناك جهة مركزية واحدة (وليكن وزارة الزراعة، أو وزارة الري والموارد المائية) هى المسئولة عن توزيع أو تخصيص المساحات المخصصة لهذا الغرض بين المستثمرين الراغبين فى هذا النشاط، وأن تكون هى الوحيدة لمنح الموافقات دون تدخل من مؤسسات أخري بما فى ذلك المحافظات تحت دعوي اللامركزية ...كما آمل أن يكون لهذا المركز حق المتابعة والتحقق من استغلال هذه الأراضى فى الغرض المخصص لها.

والآن يمكن أن أطرح تصوري لرفع معدلات الأداء فى أعمال الاستصلاح والاستزراع بمقترح يقوم على الأسس أو المبادئ التالية:

- توزيع الأراضى المخصصة للاستصلاح والاستزراع على الأفراد، والمستثمرين الراغبين ومن ذوي الاهتمام والطموحات للاستثمار الجاد فى هذا النشاط.

- تخصيص هذه الأراضى للراغبين فى الاستثمار فى هذا النشاط بمساحات مختلفة تتراوح ما بين ٥-١٠٠ فدان للفرد، ولا تتجاوز ٢٠٠٠ فدان بالنسبة للجمعيات أو الشركات، وبما يسمح بتوافر الفرص أمام أكبر عدد للمشاركة فى هذا المجال.
- وجود التداخل فيما بين المساحات الصغيرة، والمتوسطة والكبيرة فى ذات الموقع لتوفير الفرص لتبادل المنافع فيما بين الأطراف المختلفة المستفيدة فى نفس الموقع.
- تخفيف الأعباء الاستثمارية على الموازنة العامة للدولة فى هذا النشاط .

وفى إطار هذه الأسس أو المبادئ ، يمكن أن أطرح تصوري، والذي أستخلصه من التجارب الفعلية التى مارستها وزارة الإسكان والتعمير للبناء فى المدن الجديدة. حيث يقوم هذا المقترح أو التصور على الأفكار التالية :

- تتولى وزارتي الزراعة، والموارد المائية إعداد مخطط تنفيذي لكل موقع ومساحة مخصصة للاستصلاح والاستزراع يتضمن تقسيم مساحة كل موقع إلى قطع مساحية مختلفة تسمح بتجاور وتداخل المساحات المخصصة لكل فئة من الفئات المستفيدة من توزيع هذه الأراضى، على أن يتضمن هذا التقسيم تخصيص مساحة للبناء عليها من قبل المجموعات المستفيدة (فى شكل قرية) لكل مساحة تتراوح ما بين ١٠٠٠-١٥٠٠ فدان من المساحة المخصصة للزراعة داخل كل موقع ، وبما يسهل توفير الخدمات الاجتماعية للفئات المستفيدة، بدلاً من وجودها فى شكل مبعثر على هذه الأراضى .
- تقوم الجهة المركزية المسئولة عن التصرف فى هذه الأراضى بالأشراف على تنفيذ هذا المخطط بما يشتمل عليه من بنية أساسية زراعية عامة عن طريق شركات القطاع العام المشتغلة باستصلاح الأراضى أو عن طريق شركات القطاع الخاص المتخصصة (ويعد طرح المناقصات)، وتقدير نصيب الفدان من تكلفة هذه الأعمال.
- الإعلان عن بيع القطع الواردة فى كل مخطط للمواقع المستهدفة، للجمهور من أفراد ومستثمرين، ووفقا لشروط محددة ومعلنة تضمن جدية المجموعات المستفيدة والمختارة فى الاستثمار فى هذا النشاط، والتوجه بإنتاجها فى المسارات التى تحقق الأهداف الوطنية من استصلاح واستزراع هذه الأراضى ... ويتضمن هذا الإعلان وبطبيعة الحال سعر الفدان، ومقدم السداد، وعدد، وقيمة الأقساط وتوقيتاتها، ونوعية ومساحة المحاصيل المخطط إنتاجها، ومصادر، وطرق الري، وغيرها من الشروط الأخري التى تضمن جدية المستفيد مثل الفترة المحددة لتنفيذ البنية الزراعية الداخلية فى المساحة المخصصة لكل مستفيد وغيرها، ويمكن طرح هذا الإعلان على الجمهورية فى تاريخ سابق للبدء فى تنفيذ البنية الأساسية العامة بغرض الاستفادة من مقدمات السداد، والأقساط الأولى من الثمن فى توفير التمويل اللازم لتنفيذ أعمال هذه البنية.

إننى أتوقع وجود استجابة كبيرة من الجمهور الجاد فى الاستثمار فى هذا المجال، وعلى نحو ما أشارات إليه نتائج الإعلان عن بيع أراضى شركات القطاع العام لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة فى بداية الثمانينات ..ويمكن البدء بالأخذ بهذا المقترح فى شكل مشروع تجريبى فى موقع أو أكثر ولنرى النتائج.

أما النقطة الأخيرة والتى أشار إليها التقديم لهذا الحوار والمتصلة بمدي توافق أنماط الإنتاج السائدة حاليا بالأراضي الجديدة المستزرعة، وطرق الري المستخدمة بها مع الأهداف الوطنية من التنمية الزراعية، فيمكننى القول بأن زراعة النسبة الأكبر من هذه الأراضى بزراعات الفاكهة والخضروات، وكذلك وجود نظام الري بالغمر فى جانب من هذه الأراضى لا يتوافق مع هذه الأهداف، حيث يفترض أن تمنح الأولويات لزراعات الحبوب، والمحاصيل الزيتية، والبقوليات، وهو ما يمكن تحقيقه إذا ما تضمنت عقود وتخصيص هذه الأراضى حقوق، وواجبات الملكية بها ومتضمنة فى ذلك نوعية المحاصيل الواجب زراعتها، ومصادر ونظم الري الواجب استخدامها، مع المتابعة، والرقابة الجادة من قبل المؤسسات المعنية.

محمود عبد الحى

بمناسبة ما ذكر عن اللامركزية فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى، فيجب أن يكون هناك دراسة تبين ما هو المركزي الذي يجب أن يظل مركزياً ، وما يمكن أن يصبح لا مركزياً. وطبعاً فى الزراعة أنا أري أن الزراعة تحتاج لسياسة زراعية مركزية قوية لكي يكون لها ارتباط قوي بالأمن الغذائى خاصة، والأمن القومي عامة. وليس معنى ذلك أي تجاهل من جانب مثل هذه السياسة للأعباء المادية والبشرية الخاصة بكل منطقة، محافظة كانت أو إقليماً أو حتى قرية من القري.

رابعاً: تحسين الإنتاجية وإدارة عملية التنمية الزراعية :

وحيد مجاهد

فيما يتعلق بالبعد التكنولوجي – الذى أشار إليه د٠عبد القادر – كلنا نعلم أن الثورة التكنولوجية فى الزراعة قد مرت بمراحل ..فقد أرتكز تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية عالمياً وفيما بين الحربين العالميتين على إدخال الميكنة وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت إلى باقى العالم. وفيما بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت التنمية الزراعية على الثورة الخضراء، والتوسع فى استخدام المواد الكيماوية من أسمدة ومبيدات . وقد تحققت نجاحات كبيرة فى هذا المجال. إلا إننا نجد أن استخدام الكيماويات أسفر أيضاً عن

مخاطر كبيرة، وجوانب سلبية كبيرة لا سيما من منظور البيئة، والتنوع الحيوي، وجودة، ونوعيته، وسلامة الغذاء.

وفى هذه الحقبة تحرك العالم بخطى متسارعة نحو التقانات الحيوية، وغيرها من التقانات الحديثة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية من جانب، ولمواجهة المخاطر والتحديات المعاصرة والمتوقعة على الصعيد العالمي من جانب آخر...أزمة الغذاء، وأتساع دائرة الفقراء والجوعي، واستخدام الغذاء فى إنتاج الوقود الحيوي، والتغيرات المناخية ذات الآثار السلبية الخطيرة. وبرغم كل هذه المخاطر، والأزمات والتحديات المستقبلية، يظل البحث العلمي والتطوير، والتكنولوجيات الحديثة هى المورد الذي لا ينضب، وطاقة الأمل وسط العديد من الأزمات والإحباطات بشأن المستقبل. فمصر فى المنظور المستقبلى تتعرض لمخاطر ارتفاع مياه البحر، وفقدان مساحات كبيرة من أراضيها الساحلية الزراعية، كما تتعرض لموجات الجفاف والتصحر، ولمزيد من حدة مشكلة الندرة المائية، وتدهور التربة وملوحتها، وارتفاع معدل درجات الحرارة جنباً إلى جنب مواصلة الزيادة السكانية. ودون الاهتمام البالغ بقضايا البحث العلمي، والتطوير التحديث التكنولوجي سوف يحمل المستقبل من المخاطر بأكثر ما يحمل من الفرص.

على المستوي العالمي، لا تزال الزراعة والبحث الزراعي من أكثر المجالات التى تعانى من فقر وندرة الموارد والاستثمارات، فضلاً عن ضعف الاهتمام بدعم وتطوير هذه المجالات لاسيما فى الدول النامية ...وقد تلاحظ فى أعقاب الأزمة المالية العالمية أن بادرت الدول بتقديم الدعم بشراء المؤسسات المالية حتى لا تعرض للإنهيار، بينما مرت أزمة الغذاء العالمي دون أن تحظى المؤسسات المعنية والدول المتضررة إلا بالنذر اليسير...وفى مصر فقد تقلصت المخصصات الحكومية الموجهة لوزارة الزراعة وللبحث الزراعي بشكل حاد فى أعقاب موجة الاهتمام الرسمي والإعلامي بأزمة الغذاء...وفى هذا الإطار فقد أشار الدكتور عبد القادر على أن الدول النامية دائماً ما تلقى بهمومها ومشاكلها على عوامل الطبيعة وعلى الدول الأخري ولا تنظر بما تفعله فى أنفسها .

أود فى النهاية أن أشير إلى أن الأزمة المالية العالمية، والتى حظيت بالاهتمام الواسع إعلامياً وسياسياً على المستوي العالمي والدولى، قد ألقت بأزمة الغذاء إلى منطقة الظل، حيث لم تعد تحظى بأقل القليل من الاهتمام الإعلامي والسياسي. وربما ساعد على ذلك ما لوحظ من إتجاه أسعار الغذاء العالمى في الشهور الأخيرة نحو الإنخفاض الذي يحسبه البعض نهاية للأزمة الغذائية. وفي هذا الصدد قد يكون من المناسب إجراء المزيد من الدراسات والتحليلات حول الآثار المتبادلة لأزمتى المال، والغذاء. ودون إنتظار لنتائج هذه الدراسات والتحليلات

فإن من المؤكد أن غالبية المستجدات والمتغيرات العالمية تسير بخطى أسرع، وعلى نحو أسوأ نحو أوضاع زراعية وغذائية أكثر سوءاً على الصعيد العالمي فى إطار أزمات ومشكلات عديدة تحيق بالعالم، وظواهر طبيعية غير مبشرة تصيب العديد من أجزاءه، ومتغيرات مناخية تحمل من المخاطر والسلبيات ما أصبح حقيقة مؤكدة، وبطبيعة الحال فإن الدول النامية والفقيرة، والفئات الفقيرة سوف تكون الأكثر عرضة لهذه المخاطر... وسوف يتوقف مقدار الأمل فى المستقبل فى هذه الدول على عوامل واعتبارات عديدة يحكمها جميعاً الإرادة السياسية نحو مزيد من الاهتمام والتركيز بقضايا التنمية الزراعية، والتحديث الزراعي، والبحث العلمي الزراعي، وتقديم هذه القضايا إلى صدارة الأولويات السياسية والاقتصادية دون تأجيل.

عمر الشوادفى

بمناسبة ما ذكر عن نظام آليات السوق الحرة، والبحث العلمي... لابد أن يكون هناك ضوابط، وأن يكون للزراعة مخططاتها، وعلى الجميع الإلتزام بها، فليس معنى سوق حرة أن يزرع أي واحد ما يرغب في زراعته.

محمد عباس

إن التنسيق بين الوزارات يعد من الأهمية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، والأمن الغذائى، ففي العام قبل السابق عندما قامت وزارة التضامن الإجتماعي بتحديد سعر القمح دون الأخذ في الأعتبار تكاليف الأنتاج، وغيرها من العوامل الأخري، وبدون التنسيق مع وزارة الزراعة، أنخفضت المساحات المنزرعة بالقمح، وبالتالي نقصت الكميات الموردة منه إلى وزارة التضامن بنحو ١,١ مليون طن. ولذلك فإن التنسيق بين الوزارات المعنية بالتنمية الزراعية والأمن الغذائى يعد مطلباً ضرورياً.

سعاد الديب

نحن نتحدث منذ سنوات عن الأمن الغذائى، والثورة الخضراء، ولم نقيم إلى الآن ما تم إنجازه بالنسبة للأمن الغذائي... هل لدينا إستراتيجية للتنمية الزراعية تؤكد هويتنا الزراعية أم أنها غير موجودة ؟. فوجود هذه الإستراتيجية يعمل على التنسيق بين الوزارات مع وجود رؤيا محددة وبأهداف نريد تحقيقها على مدي المستقبل قصير، وطويل الآجل... لقد أشار التقديم إلى هذا الحوار إلى نسبة العجز في بعض المواد الغذائية التى نستوردها من الخارج وهى نسب مرتفعة .. فعلى سبيل المثال نسبة الواردات من زيوت الطعام بلغت ٩٢٪ من إحتياجاتنا... فهل سياستنا الزراعية تحدد ما يمكن إنتاجه في فترات قريبة من البذور الزيتية للإرتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتى من زيوت الطعام وتقليل الواردات منها لتحقيق الأمن الغذائى للمجتمع، والذي يتزايد سكانه

بنحو ١,٣ مليون نسمة كل سنة ... ومثال آخر بالنسبة لمحصول القمح، والذي تدعم الدولة رغيف الخبز الناتج منه بنحو ٢٢ مليار جنيه... هل هناك إستراتيجية تقول بأنه في عام ٢٠١٧ سنحقق إكتفاء ذاتى في الإستهلاك منه بنسبة ٦٠ أو ٧٠٪.... هل هناك خطة تشير إلى إننا سندعم المزارع الصغير أو الكبير لكي يحقق أهداف خطتى؟ ... في أمريكا وإلى الآن يقومون بدعم زراعات القمح لأن لديهم إستراتيجية معينة تخدم مصالحهم السياسية، والسيطرة على العالم من ناحية الغذاء. فلماذا لا تكون لدينا إستراتيجيتا لتوفير الغذاء وتأمين مصالح الوطن، والفرد.

إن وجود إستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى يعد ضرورة تفرضها ظروف تعاملنا في سوق عالمية متقلبة وغير ثابتة لا نعلم فيها ماذا سيحدث غداً ، وبالتالي لابد أن يكون لى رؤيا كيف أحقق للمواطن الأمان في ظل التقلبات في الأسعار العالمية التى نراها، والله أعلم هل ستكون لدينا الأموال الكافية لإستيراد أحتياجاتنا أم لا؟.

والنقطة الثانية، إننا نتحدث عن القطاع الخاص، ونقول بأن ٧٥٪ من أهداف التنمية سيحققها القطاع الخاص... لقد بدأنا في التحول الإقتصادي منذ بداية التسعينات... هل لدينا مراجعة للدور الذي قام به القطاع الخاص خلال الفترة الماضية... هل القطاع الخاص الذي منح كل الأمكانات والتسهيلات حقق الهدف من مشاركته في التنمية، أم أن هناك ضرورة لتدخل الدولة في مجالات معينة لتحقيق أهداف التنمية التى نتحدث عنها، فالقطاع الخاص له دوره الذي يمكن أن يقوم به، والدور الذي لا يمكن أن يقوم به لأنه لا يحقق أهدافه في تحقيق الأرباح.... فإذا كان مجال إستصلاح وزراعة الأراضى الجديدة لا يحقق إلا عائد منخفض يصل إلى ٣-٤٪، كما ذكر من قبل، فهل يرضى القطاع الخاص فعلاً في القيام بدور في هذا المجال مع هذا العائد الضئيل؟ أعتقد أن الإجابة تأتى بالنفى، بدليل أنه في كثير من الحالات تحولت الأراضى المخصصة لهذا الغرض إلى مبانى وتجارة أراضى، كما ذكر أحد الزملاء من قبل طريق مصر/ أسكندرية الصحراوي كمثال على ذلك.

الثروة الحيوانية والإنتاج الحيوانى أصبح ضعيفا لأن السياسة الزراعية لا تمنح الحافز الكافى للإهتمام بتربية الحيوان الزراعي... فأين هو مشروع البتلو الذي كان موجوداً من قبل؟ .... فمن الضروري أن يكون لدينا مشروعات ثروة حيوانية بالمعنى المطلوب بدلاً من الإستيراد من الخارج، من البرازيل أو كندا أو الهند أو غيرها. كما أن التضارب في القرارات أو التصريحات في بعض الأحيان قد يعكس عدم وجود توجه واضح للنهضة في المجال الزراعى، مما يفرض الحاجة إلى التنسيق بين المؤسسات المختلفة.

محمود عبد الحى

بدون شك أن الفلاح في حاجة إلى المساعدة.... عندما كنت أدرس في باريس كان لى ملاحظة: أقول الفرنك في سوق المواد الغذائية في فرنسا يكاد يساوي جنيه رغم أن سعره كان وقتها ١٦ قرش لماذا؟ ... لأن أسعار المواد الغذائية هنك متوازنة مع بقية الأسعار، فالمزارع يحقق مستوي معيشة محترم، وهذا يؤدي إلى وجود إنتاج زراعي يكفى ويفيض... وليس غريباً علينا جميعاً أن هناك دعم للمنتج الزراعي في فرنسا، والمانيا، والولايات المتحدة، وإنجلترا رغم الصداع الذي أصابونا به عن التحرير وعدم تدخل الدولة.... ألخ.

وبالنسبة لأولويات التنمية الزراعية فيجب أن تكون محددة وبوضوح وتعكس أهدافنا، وإمكانياتنا. إذ يمكننى القول بأن الزراعة المصرية قد أعتصرت منذ قيام الثورة حتى الآن لحساب ما قيل أنه تصنيع، إلا أنه كان تصنيع هش، لأن التصنيع عندنا ليس لديه أساس متين... عملنا صناعات، ولكن ليس لدينا تعميق لهذه الصناعات بمعنى تغذية هذه الصناعات لبعضها البعض بمدخلات الإنتاج الصناعي بغرض زيادة التشابك القطاعى... إلا أن كل صناعة منها فضلت الإستيراد من الخارج بدلاً من التعاون فيما بينها.... لقد علمنا أساتذتنا زمان أن الأستيراد، والتصدير يخلق مصالح متجذرة في المجتمع تقاوم أي جهود للتنمية الحقيقية وتطوير الزراعة، والصناعة... وهذا ما يحدث الآن، الكل يريد الإستيراد والتصدير.

وأختتم بآخر حاجة عن إقتصاد السوق.... هل هو إقتصاد فوضى أم إقتصاد منظم؟ .... عندما كنت أدرس في الجامعة الأمريكية كان يضرب مثال بالقرارات التنظيمية وإستطاعتها أن تفعل فعل السحر في أي شئ ... ذهبت الزوجات في أحدي القري في كندا إلى العمدة، وقالوا له، أزواجنا عندما يقبضون رواتبهم — وهم يقبضون كل أسبوع– يذهبون إلى الخمارات وغيرها وينفقون الفلوس ويحضرون لنا مفلسيين ... فأصدر العمدة قراراً تنظيمياً — وكانوا يقبضون كل يوم جمعة قبل عطلة نهاية الأسبوع– ويتضمن القرار أن كل المحلات الترفيهية تغلق يوم الجمعة من الساعة الرابعة والنصف حتى الساعة السابعة والنصف، وهذا إجراء للنظافة والبيئة... وقال لهن سيكون لديكم بضع ساعات سوف يضطر أزواجاكم للرجوع خلالها للمنزل، وعليكم أن تنفضوهم وتأخذوا الأموال منهم... ورغم ما في هذا المثال من طرافة، إلا أنه يعبر عن حسن إستخدام السلطات التنظيمية للحكومة في ضبط سلوكيات المتعاملين في السوق حتى لا تتحول آلياتها والليبرالية الإقتصادية إلى فوضى لا تبقى ولا تذر.

سعاد الديب

أري أن لأجهزة الإعلام دور كبير في التوعية، والإرشاد، وتوفير المعلومات سواء للمنتج الزراعي أو للمستهلك... ولقد كنت في فترة من الفترات رئيسية البرامج العمالية الموجهة إلى العمال والفلاحين، وكانت هذه البرامج متخصصة نراعي فيها ضرورة توجيه هذه الفئات ورفع وعيهم... إلا أن هذه البرامج رفعت من خريطة التليفزيون، رغم حيويتها وأهميتها، حيث كان للقائمين عليها تواصل مع الجهات التى يمكن أن تمدهم بالمعلومات المفيدة للفلاح... وأتمنا أن تعود هذه البرامج مرة أخري إلى خريطة التليفزيون.

عمر الشوادفى

يجب أن تكون لنا رؤيا مستقبلية، وأن يكون النظام المؤسسي غير مرتبط بالقيادات،.. فإذا ما تغيرت القيادة في مؤسسة ما، وجب على القيادة التالية لها العمل على تحقيق الرؤي والأهداف المتفق عليها من قبل.

حسن عبد الغفور

لبناء نظام للمعلومات الزراعية يستفيد منها المنتج الزراعي في إتخاذ قراراته الإنتاجية والتسويقية فيجب أن يشتمل هذا النظام على نشرات تتضمن وعلى سبيل المثال أسعار المحاصيل الزراعية وأسعار الأسمدة في الأسواق والتوقيتات المختلفة. ويجب أن تكون مثل هذه النشرات في صورة بسيطة مثل الكاريكاتير حتى أساعد الفلاح على تفهم ما جاء بها.... وليس على صورة منحنيات لا يمكن فهمها حتى من جانب المثقفين مثل ما حدث في حالة بعض المشروعات التى نفذت مع بعض الجهات المانحة.

كما أري أن وجود روابط أو تنظيمات تجمع ما بين الأطراف المختلفة المشاركة في صناعة معينة أو إنتاج معين أبتداء من توفير المدخلات حتى مرحلة الإنتاج النهائى، يعد من الأمور المفيدة في التنسيق فيما بين هذه الأطراف، وبما يفيد جميع هذه الأطراف. وأضرب مثالاً على ذلك بصناعة الدواجن، حيث أن هناك ٥ حلقات في هذه الصناعة، وهى مربى الدواجن، وشركات الأعلاف، والمجازر، ومربى الأصول (الجدود)، وإنتاج الأدوية واللقاحات... لقد كانت كل حلقة من هذه الحلقات تعمل لحسابها الخاص دون تنسيق فيما بينها، وأخيراً أتجهت إلى إنشاء رابطة وتم التنسيق بين هذه الحلقات... وهذا مطلوب في الأنشطة الإنتاجية، والصناعات الزراعية الأخري، حيث هناك حلقة توفير المدخلات الإنتاجية لإنتاج المواد الخام، كما أن هناك حلقات التصنيع الأخري، مثل صناعة تجهيز الألياف، والغزول والأنسجة، والملابس الجاهزة، فلو جمعت هذه الأطراف

في شكل رابطة بغرض التنسيق فيما بينها سيكون الأمر مفيداً للجميع، حتى إذا ما أرادت توصيل رسالة إلى متخذى القرار وصانعى السياسات يكون الأمر سهلاً ومفيداً.

محمود عبد الحى

بالنسبة للتنظيم الزراعي للخدمات والمنتجات... لقد عملنا أطلس عن الأمن الغذائي وفكرة الهشاشة ووجدنا ملاحظة هامة وهى أن هناك فجوة أو تناقض كبير بين توزيع المطاحن على محافظات الجمهورية وتوزيع إنتاج القمح أو حتى إستيراده... فنجد مثلاً في القاهرة يوجد أكبر عدد من المطاحن بينما القاهرة ليست منتجة للقمح. ونجد محافظة الشرقية من أكبر المحافظات في إنتاج القمح، ومع ذلك فالمطاحن بها أقل. الأسكندرية عدد المطاحن بها قليلة، على الرغم من أنها ميناء رئيسى لإستيراد نسبة عالية من القمح. وهذه مسألة يجب النظر فيها لأن نسبة الفاقد مرتبطة بنوع السلعة المنقولة... وكلنا فلاحين، إذا كان هناك ثقب في شوال القمح سينزل القمح المتواجد به كله ويفرغ الشوال بعد مسافة قصيرة، أما الدقيق يمكن أن يسد ثقب الشوال بفعل الرطوبة... وهذا له علاقة بالفاقد.

وجانب آخر فيما يتعلق بالأسعار العالمية، والتى أشار إليها الزملاء، أنا أتمنى ألا ترتكب الحكومة نفس الخطأ الذي أرتكبته في السابق، عندما قالوا أن الأسعار العالمية نزلت، وقالت للفلاحين أنها لن تأخذ المحصول إلا بالأسعار العالمية، وأنها تستورد أرخص... وفي السنة التالية قل الإنتاج، وأزدادت الأسعار والأزمة... لذلك أتمنى أن يكون للحكومة سياسة ثابتة، وبأسعار أعلى من الأسعار العالمية، لأن هذه في النهاية فلوس ستدور في الإقتصاد المصري، وتساعد على إغناء الناس وليس إفقارهم.

ونقطة أخيرة.... لماذا لا تستغل الفواصل بين الطرق الرئيسية، وجوانب الطرق في زراعات منتجة ومفيدة كثمار الزيتون وغيرها، وما هو المانع أن يقوم أصحاب الفيلات والعمارات أو المنازل بزراعة أشجار الفاكهة أو الخضروات وتشجيعهم بوجود متعهدين تعاونيين على مستوي الحي أو المدينة لجمع هذه المحاصيل وتسويقها بأسعار مخفضة.

محمد عباس

لدي تعقيبات موجزة على بعض النقاط التى أثيرت من قبل، مع إضافة بعض النقاط الأخري. فالبنسبة لما أثير عن الجمعيات الأهلية، والروابط، أود أن أشير إلى وجود روابط مستخدمي مياه الري، والتى بدأت كتجارب في محافظتى كفر الشيخ، والبحيرة، وسوف تعمم إن شاء الله... أما ما ذكر عن الدور المؤسسى، والتواصل، ففي عام ١٩٩٥ تم عمل إستراتيجية للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧. وقبل عام ٢٠١٧، وبعد إجراء

تعديل وزاري، وضعت إستراتيجية جديدة للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠٢٠ وبعد دراسة إنجازات، وسلبيات، وإيجابيات الإستراتيجية السابقة. أما ما ذكرته د. سعاد عن الإعلام، فأود القول بأنه كانت هناك برامج تليفزيونية خاصة بالمزارعين في برنامجى صباح الخير يا مصر، وسر الأرض، والتى كانت تذاع على القناة الأولي، ولكن برنامج " سر الأرض " مازال موجوداً إلا أنه لا يذاع على القناة الأولي ويذاع حالياً على القنوات المحلية التى تصل إلى المزارعيين في القنوات الرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، وهو برنامج تراجع حلقاته التى تذاع وفقا لخريطة إذاعية يتم مراجعتها بواسطة الفنيين في وزارة الزراعة شهرياً، وهى خاصة بتوعية المزارعين بالإرشادات حول زراعة المحاصيل التى تزرع فى هذا التوقيت، والأمراض التى تظهر، كذلك هناك حملات للتوعية والإرشاد بالنسبة للمحاصيل الزراعية الرئيسية مثل الأرز، والذرة، والقمح٠٠وهذه الحملات تتشكل من فرق علمية من الوزارة، ومعاهد البحوث الزراعية٠٠وهذه الفرق تنزل وتمر بالحقوق إذا أنتشر مرض معين فى مكان معين٠٠٠ ولقد انتهى دور هذه الفرق العلمية، وحل محلها "برنامج نقل التكنولوجيا" الذى يقوم بنفس دور الفرق العلمية.

ونقطة أخيرة، لم تذكر من قبل وهى دقة البيانات، والمعلومات التى تبنى على أساسها إستراتيجيات وخطط وسياسات التنمية، فبدون دقة هذه البيانات والمعلومات لن تكون هناك خطط أو سياسات صحيحة، لذلك فأنا أدعو إلى الاهتمام بدقة البيانات.

ممدوح الشرقاوى

أننى أتفق مع ما ذكر من قبل عن ضعف البنية الأساسية، وضوابط عمل السوق الحرة، حتى نقول أن السوق هو الذى يحدد، وأنه هو الذى يعدل ٠٠٠ كما أتفق مع القول بوجوب خضوع الزراعة لرقابة مركزية٠٠٠ فقواعد وضوابط عمل السوق الحرة فى الزراعة لا تتوافر بالقدر الكافى فى السوق المصرية وما زالت فى حاجة إلى جهود، وتطوير كبير٠٠٠

عبد القادر دياب

تناول حوارنا السابق كثير من القضايا ذات العلاقات والتأثيرات المتشابكة على جوانب التنمية الزراعية، والأمن الغذائى٠٠٠ويمكننى أن أستخلص من هذا الحوار اتفاقنا جميعاً على حقيقة أن القطاع الزراعى ليس بقطاع الوفرة فى الإنتاج ، بل هناك محدودية الموارد الزراعية، والنقص فى الإنتاج الزراعى من السلع الغذائية عن احتياجاتنا منها، وهو ما يستوجب تدخل الدولة بأدواتها السياسية والتنظيمية لتوجيه الإنتاج الزراعى

ومساندته، بل أيضاً فى تحديد مفهوم الأمن الغذائى وفقاً لظروفنا المحلية وبعيداً عن اتجاهات السوق العالمية٠٠٠ ولقد ذكرتم حضراتكم أن الدول ذات الإقتصادات الحرة، والتى تعمل وفقاً لمبادىء السوق الحرة هى نفسها ما زالت تصر على دعم المنتجين الزراعيين بها، بل وأضيف فشل المناقشات مع هذه الدول من خلال منظمة التجارة العالمية للوصول إلى اتفاق معها لتخفيض هذا الدعم٠٠٠ وأضيف أيضاً أن من مبادىء السوق الحرة التى تعمل فى إطارها إقتصادات هذه الدول تفرض على الدولة التدخل فى حالة إضرار سلوكيات القطاع الخاص بالمصلحة العامة٠٠٠ وهنا أود أن أضيف بعض النقاط الأخرى والتى قد أكون ذكرت البعض منها من قبل ولكن للتأكيد عليها، ويمكن ذكر هذه النقاط فيما يلى:

١- إذا كانت الدول ذات الإقتصادات الحرة تصر على دعم منتجيها الزراعيين مع وجود الوفرة فى إنتاجها من الغذاء فقد تكون حجتها فى ذلك صغر الوزن النسبى للسكان الزراعيين فى إجمالى تعداد سكانها، ومن ثم إمكانية دعم القطاعات الأخرى (من خلال الموارد العامة للدولة) لهذه الشريحة من السكان بغرض رفع مستوى دخولها وعلى الرغم من سيادة المزارع الكبيرة بها، بالإضافة إلى ما قد يكون لذلك من أهداف سياسية لهذه الدول فى السوق العالمية للغذاء٠٠٠ فإنه من باب أولى على الدول النامية ومن بينها مصر دعم المنتج، والمستثمر الزراعى، خاصة مع صغر المزارع المصرية، وليس بغرض الحفاظ على أو رفع مستوى دخول هذه الفئة من المجتمع فقط ، بل أيضاً لتمكينها من الحصول على واستخدام التكنولوجيات والتطورات الحديثة فى الزراعة بغرض رفع الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإنتاج من الغذاء٠٠٠وفى تصورى أن يشتمل دعم المنتج الزراعى على دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى، خاصة الأسمدة، والبذور المنتقاه، إلى جانب دعم الائتمان فى مجال استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة .

٢- لقد ذكرتم من قبل مصادر تلوث المياه، والتى تنحصر فى غالبيتها فى الصرف الصحى، والصناعى، وهو ماله انعكاساته السلبية على مورد عام وهو المياه (حيث وجود الفاقد منها لعدم القدرة على تدويره فى أغراض الزراعة) وعلى صحة السكان بصفة عامة٠٠٠ ولا نستطيع أن ننكر وجود السياسات والقرارات التنظيمية المعلنة من قبل الدولة بغرض تجنب ذلك، إلا أن الواقع الفعلى يعكس عدم فاعلية هذه السياسات أو القرارات بالدرجة الكافية مما يستلزم إعادة النظر فيها والرقابة الصارمة على تنفيذها، وتحميل أى من الأطراف المسئولة عن هذه الأضرار بالتكلفة المترتبة على ذلك.

٣- من بين الخدمات العامة التى يمكن تقديمها للمنتج الزراعى والتى تساهم بفاعلية فى التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج من الغذاء، وجود برامج البحث العلمى والتطوير الزراعى، وهى وبحكم طبيعتها تقع وفى أغلبها

على مسئولية أجهزة البحث العلمى الزراعية، ومن ثم — وكما ذكرتم حضراتكم مشكورين- فإن المزيد من الاستثمارات، والدعم لبرامج هذه الأجهزة يعد مطلباً ضرورياً تفرضه الظروف والواقع الحالى للزراعة المصرية ... وهنا وفى هذا الشأن، إذا كانت برامج البحث العلمى فى التكنولوجيا الحيوية (لاستنباط أصناف أو سلالات جديدة من المحاصيل الزراعية مرتفعة الإنتاجية) هى من البديهيات المعروفة بضرورة إستمراريتها، فإن برامج البحث العلمى والإرشاد والتدريب فى تكنولوجيا الزراعة العضوية تعد مطلباً آخر من هذه الأجهزة تفرضه مسببات تلوث المياه والتربة الزراعية، ومن ثم الغذاء، والحاجة إلى توفير غذاء صحى، كما تفرضه أيضاً اقتصاديات الإنتاج الزراعى فى ظل الزيادات المتسارعة فى تكاليف المدخلات الزراعية .

٤- من المشاهد اليوم وجود أصناف مستوردة من الخضروات والفاكهة بالأسواق المصرية ليس عن وجود نقص فى الإنتاج الوطنى منها (بل هناك وفرة منها) ولكن عن حرية التجارة، وهنا يبدو طرح التساؤل عن السياسات والأدوات التى يمكن أن تحمى المنتج المحلى لهذه الأصناف، أمراً وارداً .. فهل تأتى زيادة الرسوم الجمركية على الواردات منها أو وقف استيرادها بين هذه السياسات ... وهنا أيضاً أود أن أشير إلى ما تعلنه سياستنا الزراعية كثيراً عن أن أسعار السوق الحرة المحلية والعالمية هى المحرك، لاتجاهات إنتاجنا من المحاصيل الغذائية، وخير مؤشر على ذلك عدم الإعلان عن سعر القمح المتوقع أن تشترى به الحكومة المحصول الجديد (المنتظر زراعته) حتى الآن انتظاراً لما ستكون عليه أسعار القمح فى السوق العالمية وقت الحصاد ... وهنا أعود مرة أخرى إلى أزمة الغذاء القريبة وارتفاع أسعاره بالسوق العالمية حيث وضعت الدولة حظراً على تصدير الأرز بغرض تأمين احتياجات السوق المحلى منه باعتباره سلعة بديلة للقمح، والحفاظ على أسعاره دون ارتفاع حماية للمستهلك المحلى- وهى بلا شك مشكورة على ذلك — حيث تراعى مصالح المستهلك... ولكن أين هى مصالح المنتج الزراعى فى المقابل (فهو منتج ومستهلك) مع استمرارية حظر تصدير الأرز ووجود وفرة فى الإنتاج المحلى منه (كما يشير إلى ذلك إعلامنا المحلى)، حيث هبطت أسعاره، وفى نفس الوقت حرم المنتج المحلى من الاستفادة بالأسعار فى السوق العالمية ... إن فى كل ذلك ما يؤكد ما سبق وأن ذكر فى حوارنا على الحاجة إلى إنشاء صندوق لموازنة أسعار المحاصيل الزراعية والغذاء بغرض تحقيق التوازن ما بين مصالح المنتج والمستهلك، وتحقيق درجة كبيرة من الاستقرار فى أسعارها بالسوق المحلية، ومن ثم استقرار الإنتاج دون تقلبات.

٥- وفيما يتصل بالقرارات التنظيمية لتوزيع المدخلات الزراعية من أسمدة، ومبيدات، فقد كان توزيعها فى الماضى ينحصر على التعاونيات الزراعية ثم أدخل بنك الائتمان الزراعى للمشاركة فى توزيعها، ثم أدخل

أخيراً القطاع الخاص، ولقد خرجت هذه المشاركة بالكثير من الأزمات فى توزيعها من حين إلى آخر، وهو ما دفع متخذ القرار قبل وقت قصير إلى قصر عملية التوزيع على بنك الائتمان وهو ما اوجد أزمة فى التوزيع من نوع آخر وهى الزحام (وما يصاحبه من سلبيات أخرى) نتيجة لوجود طرف واحد لتوزيعها على مستوى كل مركز زراعى يتواجد به عشرات الآلاف من المزارعين، مما أضطر معه متخذ القرار إلى قصر التوزيع على التعاونيات الزراعية وهو قرار يصب فى الاتجاه الصحيح حيث وجود الكثير من التعاونيات فى دائرة كل مركز تتولى التوزيع، ومن ثم تخفيف الزمام وسلبياته... وهنا أود أن أخلص إلى التساؤل التالى: لماذا لا تكون العلاقة مباشرة بين التعاونيات الزراعية، ومصانع إنتاج الأسمدة وغيرها من المدخلات فى تسلم الحصص المقررة لها، والخروج بالوسطاء من توزيع المدخلات الزراعية.

خامسا: التعاون الدولى، والأقليمى بغرض التنمية الزراعية، والأمن الغذائى الوطنى:

ممدوح الشرقاوى

يجب أن ننظر إلى السودان على أنه أفضل الدول للتعاون معها فى مجال الإنتاج الزراعى، ليس بسبب توافر مواردها الزراعية فقط بل أنها وبحكم الطبيعة تعد الامتداد الجغرافي لمصر ومن ثم قرب المسافات فضلاً عن تماثل ثقافات ولغة الشعبين المصري، والسوداني، والتاريخ الطويل لإندماج الشعبين معاً..وإذا كان وكما نعلم هناك تعاون محدود حاليا، فنأمل أن تكون هناك خطوات جادة فى ذلك من أجل الأمن الغذائي لكلا الشعبين.

سعاد الديب

لقد سافرت إلى السودان من قبل، وفى إثناء زيارتى سمعت أن هناك بروتوكول تعاون بين مصر والسودان فى مجال الثروة الحيوانية، إلا أن هناك مشكلة طول المسافة فيما بين البلدين لنقل الحيوانات حية سيراً على الأقدام، وكانت هناك مقترحات بإنشاء مجازر هناك لنقلها كلحوم، وهو إقتراح لا أعرف هل تم تحقيقة أم لا. وعموماً فإن السودان يعد أنسب مكان للتعاون فى هذا المجال، بدلاً من إستيراد الماشية أو اللحوم من البرازيل، أو الهند أو غيرها. فالمسافة تعد قصيرة بالقياس إلى هذه الدول، ويمكن إحضار اللحوم إلى حد ما طازجة.

محمود عبد الحى

إن الإرادة السياسية فى مصر للتعاون مع السودان فى مجال الزراعة موجودة، ولكن يجب أن تستكمل برؤية إستراتيجية واضحة...فمنذ فترة قصيرة كان هناك مسارعة أو تسارع جدي فى محاولة جمع الأرض الخصبة فى السودان (أكثر من ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة)، ورأس المال العربى، والخبرات المصرية فى

الزراعة . وبدأت تؤخذ خطوات جادة، وكان هذا حلمنا من عشرات السنين ....إلا أن الأحداث السياسية الأخيرة، والنزاعات الداخلية فى السودان يبدو أنها قد عطلت أو بطئت هذه الخطوات ....وعموماً فإن قضية التعاون مع السودان أو غيرها فى حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة.

عبد القادر دياب

دعونا نبدأ مناقشة قضية التعاون مع الدول الأجنبية أو المستثمرين الأجانب، بالنسبة للاستثمار الزراعي فى الداخل أولاً: وأبدأ طرح تصوراتى بطرح تساؤل بديهي معروف إجابته مسبقاً، وهو لماذا الحاجة إلى الإستثمار الزراعي الأجنبى فى مصر ؟....وطبعاً الإجابة معروفة، وهى قلة رأس المال الوطنى اللازم للإستثمار فى هذا المجال، أو لإجتذاب الخبرات والتكنولوجيات أو المعارف المتطورة، ولزيادة الناتج الوطنى. وفى تصوري إننا نتفق على هذه الإجابة...ولكن يجب أن تكون لنا أولوياتنا بالنسبة لمجالات الإستثمار الأجنبي، والإستثمار الوطنى. فالأستثمار الزراعي الأجنبي قد يتضمن تملك الأراضى الزراعية، أو حق الإمتياز على هذه الأراضى، وهو أمر قد لا يكون مرغوباً أو مقبولاً إجتماعياً فى مجتمع يقترب تعداد سكانه حاليا من ٨٠ مليون نسمة، ويعيش على مساحة من الأراضى الزراعية تبلغ نحو ٨ مليون فدان، مع موارد مائية محدودة لا تسمح بزيادتها إلا بقدر قليل لا يتناسب مع الزيادات المتوقعة فى تعداد السكان....حتى إذا ما حصل المستثمر الأجنبي (دولة كانت أم مستثمر) على الأراضى بحق الإمتياز فهذا الحق من ناحية ، وطبيعة الإستثمار الزراعي من ناحية أخري تفرض أن تكون فترة الإمتياز طويلة قد تصل إلى عمر عدة أجيال لا يتصور بعدها كم سيكون عدد السكان....وأضيف إلى ذلك أيضاً ومن المنظور الإقتصادي والإجتماعي أيضاً تساؤلاً آخر وهو : هل ستتوافر فى شروط التعاقد مع المستثمر الأجنبي حول حقوقه وواجباته الضمانات الكافية للالتزام بما قد تفرضه السياسات أو القرارات التنظيمية الزراعية التى تنظم الإنتاج الزراعي، وتصريفه فى الداخل أو الخارج؟....إن الإجابة على ذلك تعد غير معروفة ....ولذلك فإننى أتصور أن تكون الأولوية الأولي للإستثمار الوطنى فى مجال إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة، بل أتصور أن يكون الإستثمار فى هذا المجال محصوراً على الإستثمار الوطنى دون الأجنبي....وهذا يعود بنا إلى إجابة التساؤل الأول الذي طرحته والتى تري فى قلة رأس المال الوطنى مبرراً لجذب الإستثمار الأجنبي....وهنا أيضاً يمكنني القول بأن فرص الإستثمار فى الإقتصاد الوطنى متعددة يمكن للإستثمار الأجنبي الدخول فيها كالصناعة، والسياحة وغيرها، حيث قد لا تتعدي ملكية المستثمر الأجنبي فى أكبر المشروعات بضعة آلاف محدودة من الامتار المربعة...وفى النهاية ربما يقول قائل : وماذا عن الحاجة إلى المزيد من

الإستثمارات فى استصلاح وزراعة الأراضى الجديدة مع قلة رأس المال الوطنى؟...وأجابتى على ذلك أن تخصيص رأس المال الوطنى بين الإستثمار فى المجالات المختلفة هو من صميم أدوات السياسة المالية والإقتصادية الوطنية، حيث يمكن من خلال تقديم حزمة من الحوافز للاستثمار الوطنى فى هذا المجال تعبئة المزيد منه نحو إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة، ويمكن أن يشارك الإستثمار الأجنبي فى مجال الزراعة فى أنشطة تصنيع المنتجات الزراعية أو تسويقها، أو تصنيع المدخلات الزراعية إلى جانب إستثماراته فى القطاعات الأخري غير الزراعية.

أما بالنسبة لتعاون مصر مع الدول الأجنبية عربية أو أفريقية فى مجال الزراعة بهذه الدول، وخارج مصر، فأول التساؤلات التى يمكن أن تطرح هنا هى : ما هى صور أو أشكال مساهمات مصر مع الشركاء الأجانب فى هذا المجال؟...هل هو تعاون مصر كدولة مع الدول الأخري، أم تعاون مستثمرون مصريين مع هذه الدول؟...وهل ستساهم مصر (كدولة أو مستثمرين مصريين) فيما قد يلزم لهذا التعاون من إستثمارات أم هى مساهمات بتقديم الخبرات المصرية فى هذا المجال كما يقال ؟....بالطبع إن الإجابة على هذه التساؤلات تعد غير معروفة إلى الأن حيث ما زال التفكير فى ذلك مجرد أفكار مطروحة لم تدخل حيز التنفيذ بعد ...ومع ذلك إذا كانت الإجابة على هذا التساؤل هى تعاون مصر كدولة أو مستثمرين مصريين بمساهمات فى الإستثمارات التى يفرضها هذا التعاون، فإن تساؤلاً آخر قد يفرض نفسه بإفتراض قبول مصر لذلك وهو : هل قبول مصر (كدولة أو مستثمرين) للإستثمار الزراعي فى هذه الدول يستند إلى تقديم هذه الدول لحوافز ومزايا لا توجد للإستثمار الزراعي فى مصر ؟...وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تأخذ مصر المبادرة وتوفير مثل هذه المزايا أو الحوافز للمستثمرين المصريين للإستثمار فى إستصلاح وزراعة الأراضى الجديدة فى مصر بدلاً من البحث عن مستثمرين أجانب للإستثمار فى هذا المجال؟...أما إذا كانت صورة التعاون المصري مع الشركاء هى تقديم الخبرات المصرية، فإن توقعات قبول الشركاء الأجانب لهذه الصورة من التعاون قد تكون من الإحتمالات غير المقبولة ، حيث يمكنهم الحصول على الخبرات اللازمة عن طريق سوق العمل...

وجانب آخر من التساؤلات حول هذه التعاون، وهى تساؤلات حول صور أو أشكال أقتسام منافع هذا التعاون بين الشركاء ...هل إقتسام الإنتاج ثمرة هذا التعاون بحصص متفق عليها فى صورة عينية أم فى صورة أقتسام عائد نقدي؟...وإذا كان إقتسام هذا الإنتاج فى صورة عينية هل سيكون من حق مصر تصدير حصتها إلى مصر حتى إذا كانت السوق المحلية لموطن هذا التعاون فى حاجة إلى مثل هذه الحصة من الإنتاج...فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فيمكن القول بأنه تعاون مفيد، أما إذا كانت بالنفي فما هى الفائدة ؟....وإذا كان إقتسام عائد

هذا التعاون فى صورة نقدية بموطن الإستثمار، فقد يكون توجية الإستثمارات المصرية إلى الداخل هو الأفضل ....وإذا كان تعاون مصر مع الشركاء الأجانب يأتى من خلال المستثمرين المصريين مع إقتسامهم للإنتاج ثمرة هذا التعاون فى صورة عينية فما هى الضمانات لتصدريهم هذه الحصة إلى السوق المصرية، إذا ما ارتفعت أسعارها بالسوق العالمية أو كانت أسعارها بالسوق المحلية لموطن الإستثمار أعلى عنه فى السوق المصرية ...إن هذه التساؤلات وغيرها من التساؤلات قد لا يمكن الإجابة عليها حاليا مع غياب الخطوات الفعلية فى هذا الاتجاه.

ومع ذلك فإن الدخول فى مثل هذا التعاون، وكما أتصور يفضل أن يبدأ بأسلوب خطوة... خطوة وأن تكون الخطوة الأولي هى التعاون فى زيادة التجارة البينية فى السلع الزراعية فيما بين هذه الدول، وما يتصل بها من مشروعات مفيدة فى هذا الغرض ...فزيادة التجارة البينية فيما بين الشركاء، وما يتصل بها من مشروعات سيفرض تلقائياً زيادة التعاون فى المجال الزراعي فيما بينهم ....ولنأخذ مثالاً على ذلك مما ذكرته د٠ سعاد من قبل عن التعاون مع السودان فى مجال الثروة الحيوانية ...فالسودان غنية فى ثروتها الحيوانية، كما أن لديها فائض إنتاج من البذور الزيتية ، والتى يتواجد بها العجز فى الإنتاج المصري منها، فإذا ما بدأ التعاون والإستثمار بين كل من الدولتين فى مجال التجارة البينية فى هذه المنتجات وما يتصل بها من مشروعات إلى جانب مشروع النقل البرى والبحري لتسهيل التجارة فيما بينهما، فإن ذلك سيفيد بالقطع كلا الدولتين، وهو ما يمهد الطريق إلى التعاون فى مجالات زراعية أخري...وشكراً.

عبد الفتاح ناصف

انا سعيد لان كل من طلب المداخلة اخذ فرصته ، فى النهاية أتوجه بالشكر لكم جميعا لمشاركتكم الفعالة فى دائرة الحوار وأتمنى ان اراكم فى دوائر حوار اخرى ٠